



عانى الفلسطينيون على مدى سبع وستين عاماً من آثار النكبة التي شكلت ولم تزل أكبر عملية تهجير قسري شهدتها التاريخ، حيث أجبرت قوات الاحتلال الفلسطينيين على ترك ديارهم تحت وقع المجازر التي ارتكبت بحقهم في العام 1948، حيث أجبرت مئات الآلاف على اللجوء إلى دول الجوار أو إلى النزوح إلى مناطق أخرى داخل وطنهم وسط صمت المجتمع الدولي وعجزه عن فرض قرارته ولماسيما القرار 194 الذي أكد على حق اللاجئين في العودة ديارهم الأصلية، واستعادة الممتلكات والتعويض وفق القانون الدولي ومبادئ العدالة.

وتواصل إسرائيل إدامة النكبة عبر تنكّر لها لحق اللاجئين الفلسطينيين في العودة إلى ديارهم وحرمان الشعب الفلسطيني من حقه في تقرير المصير، وعبر اتباعها سياسات أخرى تتسبب في التهجير القسري، بما في ذلك جريمة النقل الجبري للسكان، والتي تشكل انتهاكاً جسيماً للقانون الدولي. وبلا شك، فإن هذه السياسات تندرج ضمن إطار أوسع من مواصلة انتهاكات حقوق الإنسان الفلسطيني على جانبي الخط الأخضر (في الأرض المحتلة عام 1967 وفي إسرائيل).

فخلال صيف العام 2014، تعرّض الفلسطينيون في قطاع غزة، (75% منهم لاجئون)، لخمسين يوماً من القصف الإسرائيلي الجوي والبحري والبري. خلال ذلك الهجوم، تم قتل 2215 فلسطيني، من بينهم 556 طفل 293 سيدة، وتمّ تدمير 31.974 منزل سكني بين تدمير كلي وجزئي جسيم، من بينها 8.163 عمارة سكنية متعددة الطبقات، وتدمير البنى التحتية المدنية للقطاع المحاصر؛ الأمر الذي يضاعف من حجم الكارثة الإنسانية. وقد تم، خلال ذلك الهجوم، تهجير 520 ألف فلسطيني داخل القطاع؛ أي ما يعادل 34% من مجموع سكان قطاع غزة.

أمّا في شرق القدس المحتلة، وفيما يسمى بالمنطقة "ج" (والتي تزيد على 60% من مساحة الضفة الغربية المحتلة)، فإن إسرائيل تتبع سياسات لنقل السكان الفلسطينيين قسراً، والتي منها: مصادرة الأراضي، وهدم المنازل، والحرمان من حقوق الإقامة، وتقييد حق استعمال الأرض والانتفاع بالمصادر، وبناء المستعمرات وتوسيعها. وترتكب سلطات الاحتلال انتهاكات جسيمة ومنظمة بحق الفلسطينيين من بينها جرائم التهجير القسري على خلفية عنصرية، والماعتداءات المتواصلة وما يتخللها من عنف المستعمرين/المستوطنين وقوات الاحتلال على السواء. ويشكّل تسارع خطط تهجير تجمعات السكان البدو الفلسطينيين من محيط القدس إلى مناطق أخرى في غور الاردن، أحد مظاهر تلك السياسات العنصرية.

ولما تنحصر معاناة الفلسطينيين في من هم داخل حدود فلسطين الانتدابية، إنّما تمتد إلى ملايين الفلسطينيين في الشتات، حيث تبرز معاناة اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. ويتأثر بالصراع الدموي الدائر في سوريا حوالي نصف مليون لاجئ فلسطيني بحسب الأونروا. فبينما يواجه لاجئو سوريا التهجير المتكرر للمرة الثانية أو الثالثة، وتتفاقم مأساة مخيم اليرموك إثر العنف المتطرف وفضل المجتمع الدولي في توفير الحماية والمساعدات الإنسانية والداغاثية.

إنّ تردّي أوضاع اللاجئين والمهجّرين، في ظل فشل محادثات السلام خلال عام 2014، والذي كان متوقعاً، يستدعي بقوة ضرورة توفير حل عادل ونهائي ودائم للاجئين الفلسطينيين، والذي يجب أن يتمثل في تطبيق القانون الدولي بدلاً من رهن الحقوق بالمساومات السياسية. إنّ الفشل المستمر في توفير الحماية الكاملة للاجئين الفلسطينيين بموجب القانون الدولي، بما يحفظ لهم حقوقهم غير القابلة للتصرف - بما فيها العودة الى ديارهم الأصلية المقرر لهم بموجب العرف الدولي المقنن في المادة 13 من الماعلان العالمي لحقوق الإنسان، وغيره من المواثيق الدولية، والمقرر لهم بموجب القرارات 194 لعام 1948، والقرار 237 للعام 1967، يجب أن يعالج على نحو لا يقبل التأجيل. وغني عن القول، إنّه طالما بقي الوضع القائم على ما هو عليه، وطالما بقيت الحماية الدولية غائبة، ستستمر معاناة الفلسطينيين.

إنّ القانون الدولي يوفر إطار الحل الدائم والمعادل القائم على الحقوق. فالى جانب مطالبة اسرائيل عبر الجهود الدبلوماسية الدولية بالالتزام بالآليات القانونية ذات الصلة، يتوجب على الدول، والمجتمع المدني أيضاً، المشاركة في تلك الآليات؛ مثل اللجان المستقلة لتقصي الحقائق، وتحقيقات محكمة الجنايات الدولية. إنّ قوة هذه الآليات لا تتمثل فقط في إحترام وتدعيم مبدأ المساءلة وتحقيق العدالة، بل وفي مساهمتها في تحقيق حلول دائمة وعادلة تقوم على القانون وتحفظ للشعب الفلسطيني حقوقه وكرامته.

وعليه، فإنّ مؤسسات مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطيني الموقعة أدناه، تطالب:

- المجتمع الدولي أن يسعى بفعالية لضمان توفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين بما في ذلك حقهم القانوني في العودة الى ديارهم الأصلية وحقهم في تقرير المصير؛
- المجتمع الدولي أن يتخذ كل الإجراءات اللازمة للزام اسرائيل بالوفاء بالتزاماتها بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، ومطالبتها بوقف سياساتها وممارساتها التي تمس بالشعب الفلسطيني. ضمن هذا السياق، فإنّه من الجدير تذكير المجتمع الدولي بأنّ النقل القسري للسكان يشكّل انتهاكاً جسيماً بموجب القانون الدولي الإنساني. وعليه، فإنّ الدول ملزمة ليس فقط بعدم الاعتراف بنتائج سياسات اسرائيل، بل وبعدم تقديم أي عون يخدم إدامة الوضع القائم. كما وأنّه على المجتمع الدولي أن يسعى لوقف تلك السياسات وضمان عدم تكرارها، وجبر ضرر المتضررين. المجتمع الدولي مساندة الجهود الهادفة لتفعيل آليات المساءلة والعدالة الدوليتين، بما في ذلك دعم عمل لجنة الامم المتحدة لتقصي الحقائق ومحكمة الجنايات الدولية؛
- المجتمع الدولي تقوية جهود توفير المساعدات الإنسانية والحماية الشاملة للاجئين والمهجّرين الفلسطينيين وفق معايير القانون الدولي، وتحديدًا لأولئك المحاصرين في قطاع غزة والمشردين في ومن سوريا.

كما تدعو منظمة التحرير الفلسطينية أن تتخذ خطوات فعلية للضغط على الدول وحث الوكالات الدولية المعنية للوفاء بالتزاماتها، وتحديدًا، للوفاء بالتزامهم بعدم التمييز ضد الفلسطينيين المهجّرين من سوريا، أو منعهم من دخول الدول بحثاً عن الأمان، أو إعادتهم الى سوريا قسراً؛

مجلس منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية



مؤسسة الضمير لرعاية الأسير وحقوق الإنسان

سحر فرنسيس - المدير العام



مؤسسة الضمير لحقوق الإنسان

خليل أبو شمالة - المدير العام



مؤسسة الحق

شعوان جبارين - المدير العام



مركز الميزان لحقوق الإنسان

عصام يونس - المدير العام



الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال - فرع فلسطين

رضعت قسيس - المدير العام



مركز أنسان للديمقراطية وحقوق الإنسان

شوقي عيسى - المدير العام



مركز الدفاع عن الحريات والمقوق المدنية

حلمي الأعرج - المدير العام



مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان

أياد البرغوثي - المدير العام



مركز القدس للمساعدة القانونية وحقوق الإنسان

عصام عاروري - المدير العام



مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي

مها أبو ديه - المدير العام



بديل - المركز الفلسطيني لمصادر حقوق المواطنة واللاجئين

نضال المعزة - المدير العام



رئيس المجلس الفلسطيني لحقوق الإنسان